

■ **ومن جهته بين رامش بادل من الاتحاد العام للنقابات بدولة النيبال أنه قد تم الاتفاق بين الاتحاد العام لعمال الكويت والاتحاد العام للنقابات النيبالية (جي فونت) يقضي بأن تعمل النقابات بصورة مشتركة لحل القضايا التي تواجهها العمالة النيبالية في الكويت، مشيراً إلى أن هذا الاتفاق تم من أجل تقديم المساعدة القانونية للعمال المهاجرين وإلغاء نظام الكفيل ووضع ضوابط لوكالات التعبئة والتوظيف.**

وأوضح رامش أن عشرات الألاف من العمال النيباليين يغادرون بلادهم للعمل بالكويت بحثاً عن عمل أفضل، ويتم تسهيل عملية هجرتهم من قبل عشرات الوكالات في النيبال التي تعمل على إرسال العمالة في دول الخليج وتقدم لهم وعوداً بعمل أفضل، ومن ثم يصابون بخيبة أمل حين لا يجدون شيئاً من هذه الوعود، بل ويواجهون استغلالاً يرتقي- في بعض الأحيان- إلى درجة العمل الجبري، فضلاً عن تغيير العقود وعدم دفع الرواتب وتأخرها.

■ **ومن جانبه، طالب سكرتير عام الاتحاد العام لعمال الكويت ورئيس مكتب العمالة الوافدة عبد الرحمن الغانم الحكومة بضرورة الجلوس إلى طاولة المفاوضات والحوار لحل المشاكل العمالية. مشدداً على أن إنكار الحكومة للمطالب النقابية يعتبر انتهاكاً للحقوق والحريات النقابية، وأنه إذا لم تستجب الحكومة لهذا الطلب فإن الاتحاد العام لعمال الكويت سيتخذ إجراءات متصاعدة بدعم من الاتحاد الدولي للنقابات، سيرفع هذه القضية إلى المستوى الدولي في (جنيف).**



عبد الرحمن الغانم: إنكار الحكومة للمطالب النقابية... انتهاك للحقوق والحريات

رامش بادل: وكالات التعبئة والتوظيف تبيع الوهم... والعمال يحصدون خيبة الأمل

الحقوق الواردة في اتفاقيات العمل الدولية، وأسوأ من ذلك أن ممارسة الحكومة عبارة عن انتقائية، حيث تختار بعض مواد الاتفاقية وتنفذها في حين أنها تتجاهل جوانب أخرى من الاتفاقية، لافتاً إلى أن مصادقة الحكومة على أي اتفاقية من اتفاقيات العمل الدولية يعني أن عليها أن تأخذها رزمة كاملة، ويجب ألا يكون هناك اختيار انتقائي.

وأوضح جيفري أن من شروط هذه الاتفاقيات حق اتحاد عمال الكويت والأعضاء فيه بالتفاوض الجماعي والتجمع والمطالبة بحقوقهم. ونوه إلى أن الخطوة التالية التي سوف يبنها الاتحاد الكويتي سيدعمه فيها الاتحاد الدولي لنقابات العمال دعماً كاملاً، وهذه الخطوة تتمثل في أن يقوم الاتحاد العام لعمال الكويت برفع شكوى إلى منظمة العمل الدولية، يبين- من خلالها- أن حكومة الكويت تنتهك التزامها بالاتفاقيات الدولية، واحتتم جيفري حديثه بمطالبة الحكومة الكويتية بالجلوس مع اتحاد عمال الكويت وحل المشاكل عبر الحوار، واحترام التزاماتها فيما يتعلق بحقوق العمال الواردة في القانون الدولي.

وقال المطيري: «وفي هذا المقام أوجه رسالتي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، حيث سبق وأن أعلننا- أكثر من مرة- بضرورة الجلوس إلى طاولة المفاوضات، ولا نريد أكثر من ذلك، حتى نبين حقوقنا ومطالبنا لكل مسؤول موجود، ونوضحها للجنة التي شكلت من قبل مجلس الوزراء لدراسة الكوادر ودراسة مطالب الطبقة العاملة.

■ **وبدوره تحدث جيفري فوغت المستشار القانوني للاتحاد الدولي للنقابات مبيناً أن الكويت فيها بعض النظم التي تحتاج إلى تعديل، ومنها نظام الكفيل الذي يجعل العمالة الوافدة (مستضعفة) وأقل شأنًا مع صاحب العمل وتجعل علاقتهما مقيدة. وأضاف جيفري: «إن وجودنا في الكويت هو لتقديم الدعم للاتحاد العام لعمال الكويت، فنحن- خلال يومين من إقامتنا في دولة الكويت- قد استمعنا إلى العديد من المشاكل التي تتعلق بسوء أماكن العمل، وعدم توافق العمل الذي يوكل لهم مع شهادتهم وخبراتهم»، لافتاً إلى التطورات التي حدثت لعمال الكويت في الشهور الأخيرة نتيجة القلق الذي انتاب عمال الكويت وأعضاء الاتحاد الكويتي جراء الأجور وسوء تصنيف العمالة الوافدة. وبين أن الاتحاد العام لعمال الكويت بدأ بالحوار مع الحكومة لحل نزاعات العمل بالطرق السلمية، ولكن- للأسف- سمعنا من الحكومة تهديدات ورفض للجلوس إلى طاولة الحوار لإنهاء المشاكل العمالية، لافتاً إلى أن الحوار الاجتماعي هو الأساس الذي ينبغي أن يركز عليه في حل المشكلات بالطرق السلمية، لأنه أحد المكونات الأساسية لعمل منظمة العمل الدولية، مذكراً بأن حكومة الكويت قد وقعت وصدقت على اتفاقيات العمل الدولية التي تتضمن حق العمل النقابي وحق التجمع وحق المفاوضات الجماعية، معتبراً أن الحكومة لا تحترم في ممارستها هذه**

